إسرائيل وإعادة إنتاج نظام السيسي

انطوان شلحت

لدى متابعة أحدث التقويمات الإسرائيلية لنظام عبد الفتاح السيسي في مصر يلحظ المرء أننا بإزاء غزل دوريّ جديد في الفترة القليلة الماضية، يهدف إلى إعادة إنتاجه تحت وطأة ظروف مستجدّة تحيق بالطرفين. وهو غزلٌ بدأ منذ استيلاء الأخير على سدّة الحكم عام 2013. من هذه التقويمات نقرأ، مثلًا، بالتزامن مع كتابة هذه الزاوية: تعكس الموافقة الإسرائيلية على تعزيز الوجود العسكري المصري في منطقة رفح الشرقية الحدودية، شمالي شبه جزيرة سيناء، مستوى الثقة العالي جدًا لدى إسرائيل حيال مصر تحت قيادة الرئيس السيسي، كما أنها تبرز مساهمة القاهرة الحاسمة والمستمرّة في الاستقرار النسبي في منطقة الشرق الأوسط. وتقوم مصر بهذا الدور في الفترة الأخيرة، على الرغم من النقد اللاذع من عناصر إقليمية عديمة المسؤولية، وعلى الرغم من انعدام التقدير لمساهمتها هذه في واشنطن.

بدر هذا الكلام عن رئيس «البرنامج الدولي للأمن القومي» في جامعة حيفا، وهو، مثل أبرز الخبراء في شؤون الأمن القومي وكبار المسؤولين الأمنيين السابقين، يعتبر نظام السيسي بمثابة رصيد مهم لإسرائيل. وبرسم هذا، يتوجه إلى المسؤولين في الولايات المتحدة وأوروبا، مؤكدًا وجوب مساعدته أو على الأقل عدم التضييق عليه، وللتذكير بما كان في الماضي في هذا الشأن، يُشار، على سبيل المثال، إلى أنه عند وقوع انقلاب السيسي، سارع الجنرال عاموس جلعاد، الذي كان يشغل منصب رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى وصفه بأنه «معجزة أمنية لإسرائيل»؛ فيما رأى رئيس معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الجنرال احتياط عاموس يدلين، أن ثمّة سيلًا من البشائر لإسرائيل من جرّاء إطاحة حُكم الإخوان المسلمين في انقلاب عسكري، أدّى إلى تسلّم الجيش المصري زمام الأمور من جديد. وقال إن هذا الجيش يُعدّ الأكثر إيجابية بالنسبة إلى إسرائيل من بين كل العناصر الفاعلة في الساحة السياسية المصرية، فضلًا عن كونه معاديًا لحركة حماس بصفتها جزءًا من جماعة الإخوان.

من ناحية إسرائيل، يكمن مفتاح تبرير الغزل الدوريّ الحالي وغاية إعادة الإنتاج، بالأساس، في عبارة «انعدام التقدير لمساهمة مصر في واشنطن»، وذلك في ظل ولاية إدارة أميركية جديدة تعتبرها إسرائيل استمرارًا لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما التي اعتبرت ما قام به السيسي انقلابًا على المسار الديمقراطي في مصر. ومعروفٌ أن دولة الاحتلال استأثرت بصدارة الجهات التي بذلت لدى أصحاب القرار في الولايات المتحدة جهودًا كبيرة كي تتجنّب واشنطن وصف ما قام به السيسي بأنه انقلاب عسكري، ما يعني، بموجب القانون الأميركي، أن توقف الولايات المتحدة الدعم الذي ترسله إلى مصر، كون حكومتها حكومة انقلاب عسكري. وأسبغت عليه الأدبيات الإسرائيلية، منذ ذلك الوقت، أوصافًا مُختلفة، بمشاركة أبرز المنابر اليمينية، وبرّتها جميعًا صحيفة اليمين الاستيطاني، ماكور ريشون، التي نعتته بأنه «أمل الشرق الأوسط»، بينما أكّدت واحدة من الدراسات الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومي أن أصوات السلام التي تتعالى من مصر، وصدر بعضها من مكتب الرئيس السيسي ومن محيطه، هي أبلغ دليل على أنه في صفوف هذه الأوساط يتسع في بلاد النيل هبوب ريح جديدة، تحمل في طياتها فرصًا حقيقية لـ«تغيير مكانة إسرائيل في الإقليم».

ربما يجدر التنويه بأن الحاجة إلى هذا الغزل وإعادة الإنتاج انتفت بكيفية ما إبّان ولاية الإدارة الأميركية الترامبية السابقة. كما أن أي حديث دار حول ما يوصف بأنه «سلام دافئ» أو «تطبيع كامل» بين إسرائيل ومصر كان يعتبر، بحسب ما تشير إليه المصادر الإسرائيلية أيضًا، أن حدوث تقدّم حقيقي في عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية، ووقف أعمال البناء الإسرائيلية في المستوطنات، والشروع في مفاوضاتٍ جادّة بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود الـ67 وعاصمتها القدس، هو بمنزلة شرطٍ لا غنى عنه لتوسيع أسس التطبيع، إلى أن جاءت الاتفاقات الإبراهيمية وقلبت ظهر المجن لهذا الشرط!

سياسيو العراق عندما يلعبون «الشوملي»

عبد اللطيف السعدون

ذكّرتني التوترات الناشبة بين أطراف «العملية السياسية» في العراق بحكاية شعبية عن خصام بين اثنين من الرعاة على ملكية عصا تستخدم في رعي البقر، يطلق عليها اسم «الشومة». وكلّ منهما يزعم أنها ملكه، ويكرر صيحة «الشومة لي» وقد اندمجت الكلمتان بفعل تقادم الزمن لتصبحا كلمة واحدة. ومن هنا جاءت تسمية مدينة الشوملي بالبادية الباردة التي يقال إنها شهدت المواقعة أيام زمان. وتضيف الحكاية أنّ كلًا من الطرفين جمع أنصاره، وشرع يقدّم أدلته على ملكيته، حتى ضاق متابعو الخلاف ذرعًا بما يحدث أمامهم، وطلبوا من شيخ العشيرة التدخل لإيجاد حل، وعندما عجز نصح أتباعه أن يدعوا الطرفين يتخاصمان، وألا يزجّوا أنفسهم في المشكلة، لأن النتيجة بالنسبة لهم واحدة، ربح هذا الطرف أم ذاك.

ومشكلة العراقيين مع ساستهم من زعماء الميليشيات وقادة الكيانات السياسية هي مشكلة أبناء العشيرة مع طرفي الخصام في الحكاية الشعبية، إذ إنّ كلًا من هؤلاء السياسيين يسعى إلى مواصلة الاستحواذ على السلطة والمال والقرار، فيما يتفرّج مواطنوهم على اللعبة الماثلة أمامهم، والتي ستكون نتيجتها واحدة، انتصر هذا الطرف أو ذاك، وسوف يظل العراقيون يبحثون عن شرارة ماء وحبة دواء وفسحة أمن وأمان، حتى يقضي الله أمرًا.

وإذ احتكم أولئك الزعماء والقادة إلى «صناديق الاقتراع» وفق ما تقتضيه اللعبة الديمقراطية التي يزعمون إيمانهم بها، فإنهم عندما شعروا، عند ظهور النتائج، أنّ حسابات الحقل لا تطابق حسابات البيدر، وأنّ الأمر قد يجرّ إلى خسارة سلطتهم، ومحاسبتهم عما جنته أيديهم عقدين، تنكّروا لما وعدوا به واستلوا سيوفهم وراحوا يضربون يمينًا وشمالًا، ويتبادلون الاتهامات والتهديدات بالقتل والتصفية بعضهم لبعضهم الآخر. وفي هذا السياق، لم يتوانوا عن تدبير محاولة لاغتيال رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، لينفضح هذا النمط من السياسيين الذين ساقتهم الويلات المتحدة من الأزقة الخلفية لدول الغرب والجوار، حيث كانوا «يجاهدون» لتقذف بهم في عاصمة الرشيد، كي يحكموا بلداً عمر حضارته أكثر من ستة آلاف سنة، وقد فقدوا الآن أعصابهم لمجرّد خسارتهم بعض المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أرادوا منها أن تعيد إنتاج سلطتهم على نحو يرضي أحلامهم، وكشفوا عن إيمانهم المزعوم بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وحتى عن عدم احترامهم للدستور الذي فصله على مقاسهم الأميركي نوح فيلدمان.

لحقت بكل هذه التداعيات، وكمحصلة طبيعية لها، حالة استعصاء قد تقود إلى العجز عن إنضاج عملية تشكيل حكومة فاعلة في وقت قصير، علق عليها ابعضهم ممن يُحسنون الظن بالأيام أمالهم الموؤودة.

وبدور الصراع الآن بين ما يسمّونه «الأطار التنسيقي»، وهذا يضم زعماء الميليشيات والمصطفين معهم الذي يسعون إلى إعادة إنتاج «العملية السياسية» التي حكموا البلاد من خلالها طيلة السنين الماضية وقيام «حكومة توافقية» تعتمد المحاصصة الطائفية وتحافظ على امتيازاتهم وأرباحهم، و«التيار الصدري» الذي يدعو إلى تشكيل «حكومة أغلبية»، باعتباره الطرف الذي أحرز النسبة الأعلى من المقاعد في الانتخابات.

ومهما يكن، سوف تكون الأيام المقبلة حبلى بالمفاجآت التي قد تعيد الوضع إلى المربع الأول، وقد تتصاعد التوترات والصراعات، لتأخذ طابعاً أكثر حدّة، ربما يفضي إلى استخدام السلاح، خصوصاً أنّ الأحداث في المنطقة أثبتت أن الحلول لا تطابق حسابات البيدر، وأنّ الأمر قد يجرّ إلى خسارة سلطتهم، ومحاسبتهم عما جنته أيديهم عقدين، تنكّروا لما وعدوا به واستلوا سيوفهم وراحوا يضربون يمينًا وشمالًا، ويتبادلون الاتهامات والتهديدات بالقتل والتصفية بعضهم لبعضهم الآخر. وفي هذا السياق، لم يتوانوا عن تدبير محاولة لاغتيال رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، لينفضح هذا النمط من السياسيين الذين ساقتهم الويلات المتحدة من الأزقة الخلفية لدول الغرب والجوار، حيث كانوا «يجاهدون» لتقذف بهم في عاصمة الرشيد، كي يحكموا بلداً عمر حضارته أكثر من ستة آلاف سنة، وقد فقدوا الآن أعصابهم لمجرّد خسارتهم بعض المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أرادوا منها أن تعيد إنتاج سلطتهم على نحو يرضي أحلامهم، وكشفوا عن إيمانهم المزعوم بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وحتى عن عدم احترامهم للدستور الذي فصله على مقاساهم الأميركي نوح فيلدمان.

لحقت بكل هذه التداعيات، وكمحصلة طبيعية لها، حالة استعصاء قد تقود إلى العجز عن إنضاج عملية تشكيل حكومة فاعلة في وقت قصير، علق عليها ابعضهم ممن يُحسنون الظن بالأيام أمالهم الموؤودة.

وبدور الصراع الآن بين ما يسمّونه «الأطار التنسيقي»، وهذا يضم زعماء الميليشيات والمصطفين معهم الذي يسعون إلى إعادة إنتاج «العملية السياسية» التي حكموا البلاد من خلالها طيلة السنين الماضية وقيام «حكومة توافقية» تعتمد المحاصصة الطائفية وتحافظ على امتيازاتهم وأرباحهم، و«التيار الصدري» الذي يدعو إلى تشكيل «حكومة أغلبية»، باعتباره الطرف الذي أحرز النسبة الأعلى من المقاعد في الانتخابات.

ومهما يكن، سوف تكون الأيام المقبلة حبلى بالمفاجآت التي قد تعيد الوضع إلى المربع الأول، وقد تتصاعد التوترات والصراعات، لتأخذ طابعاً أكثر حدّة، ربما يفضي إلى استخدام السلاح، خصوصاً أنّ الأحداث في المنطقة أثبتت أن الحلول لا تطابق حسابات البيدر، وأنّ الأمر قد يجرّ إلى خسارة سلطتهم، ومحاسبتهم عما جنته أيديهم عقدين، تنكّروا لما وعدوا به واستلوا سيوفهم وراحوا يضربون يمينًا وشمالًا، ويتبادلون الاتهامات والتهديدات بالقتل والتصفية بعضهم لبعضهم الآخر. وفي هذا السياق، لم

ماذا لو أصبح إريك زيمور رئيساً لفرنسا؟

علي انوزلا

لا حديث في الإعلام الفرنسي اليوم إلا عن المرشح المحتمل للرئاسة الفرنسية، العنصري والمثير للجدل، إيريك زيمور، الذي يتخذ من معاداة الإسلام حطبا لحملته الانتخابية. الرجل لم يرشّح نفسه بعد رسميا، لكن وسائل الإعلام تتعامل معه باعتباره مرشّحا، وهو نفسه يتصرّف مرشحًا يخوض حملة انتخابية سابقة لأوانها، من خلال الحضور المكثف في حلقات النقاش والبرامج التلفزيونية التي يطرح فيها أفكاره وأطروحاته اليمينية المتطرّفة، ويبثّ من خلالها تصريحاته العنصرية والحاقدة التي سبق أن دين بسببها أكثر من مرّة بتهمة العنصرية تجاه المسلمين والأجانب بصفة عامة.

زيمور، الإعلامي وكاتب الأعمدة ومقدّم البرامج التلفزيونية الحوارية، ليس غريبا عن عالم السياسة، وخصوصا عن الإعلام الذي يجذبه الجدل الذي تثيره أفكاره العنصرية المعادية للجاليات العربية والإسلامية في فرنسا، وللمهاجرين بصفة عامة. استطلاعات الرأي ترفعه أحيانا إلى المرتبة الثانية خلف الرئيس الحالي، إيمانويل ماكرون، وأمام المرشّحة المتوقّعة لليمين المتشدّد، مارين لوبان، وهو ما دفع المحللين الفرنسيين ووسائل الإعلام الفرنسية الكبيرة إلى الحديث عن احتمال فوزه في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في إبريل/ نيسان المقبل. رجل مثير للجدل بامتياز، لا يستطيع أن يعيش خارج زوابع الجدل الذي تثيره تصريحاته المستفزّة للمسلمين واليهود، على الرغم من أنه يهودي، لكنه يغضب اليهود بتصريحاته المقوّضة ما تقوم عليه أساطيرهم السياسية، ومهاجر معادٍ للمهاجرين، يرعبهم عندما يتوعدهم بالترحيل وإعادتهم إلى بلدانهم، ويميني يثير بمغالاته حنق عتاة اليمينيّين المتطرّفين لأنه يتجاوزهم في تطرّفهم.

أسلوبه الخاص في طرح أفكاره المستفزّة جعله يفرض على النقاش العام مواضيعه المحبّبة إليه، المتمثلة في مسألة الهوية وأمن الفرنسيين، فكسب بالأولى تعاطف الفرنسيين العاديين المتقوقعين داخل هوية فرنسية مغلقة، واستمال بالثانية النخب فرنسا البورجوازية اليمينية الحالمة باستعادة مجد فرنسا «النقية». فهو نجح، على الأقل حتى الآن، في فرض قواعده على اللعبة، وهذه نقطة بداية مهمة تجعل حظوظه أكبر في الوصول إلى النهائيات، وهو ما دفع محللين فرنسيين إلى تشبيهه بالرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي فرض إيقاعه على الحملة الانتخابية الرئاسية عام 2016 في الولايات المتحدة، وكان فوزه فيها مفاجئا للجميع. الشيء نفسه يفعله اليوم زيمور في فرنسا، فهو يسير على خطى ترامب، بتبنيه الاستراتيجية نفسها التي تقوم على طرح نفسه مرشّحا من خارج النظام، ومعاديا للرموز والأحزاب السياسية التقليدية. يستطيع أن يقول ما يفكر فيه الآخرون من دون أن يجرؤوا على البوح به، شعبوي ويدغدغ العنصرية والفاشستي وعنصري ويميني ومتطرّف وسطحي ومستفز، كوكتيل من الألغام المتفجرة.

المؤسف أن خطاب زمور العنصري المستفزّ جعله يفرض على النقاش العام مواضيعه المحبّبة إليه، المتمثلة في مسألة الهوية وأمن الفرنسيين، فكسب بالأولى تعاطف الفرنسيين العاديين المتقوقعين داخل هوية فرنسية مغلقة، واستمال بالثانية النخب فرنسا البورجوازية اليمينية الحالمة باستعادة مجد فرنسا «النقية». فهو نجح، على الأقل حتى الآن، في فرض قواعده على اللعبة، وهذه نقطة بداية مهمة تجعل حظوظه أكبر في الوصول إلى النهائيات، وهو ما دفع محللين فرنسيين إلى تشبيهه بالرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي فرض إيقاعه على الحملة الانتخابية الرئاسية عام 2016 في الولايات المتحدة، وكان فوزه فيها مفاجئا للجميع. الشيء نفسه يفعله اليوم زمور في فرنسا، فهو يسير على خطى ترامب، بتبنيه الاستراتيجية نفسها التي تقوم على طرح نفسه مرشّحا من خارج النظام، ومعاديا للرموز والأحزاب السياسية التقليدية. يستطيع أن يقول ما يفكر فيه الآخرون من دون أن يجرؤوا على البوح به، شعبوي ويدغدغ العنصرية والفاشستي وعنصري ويميني ومتطرّف وسطحي ومستفز، كوكتيل من الألغام المتفجرة.

أسلوبه الخاص في طرح أفكاره المستفزّة جعله يفرض على النقاش العام مواضيعه المحبّبة إليه، المتمثلة في مسألة الهوية وأمن الفرنسيين، فكسب بالأولى تعاطف الفرنسيين العاديين المتقوقعين داخل هوية فرنسية مغلقة، واستمال بالثانية النخب فرنسا البورجوازية اليمينية الحالمة باستعادة مجد فرنسا «النقية». فهو نجح، على الأقل حتى الآن، في فرض قواعده على اللعبة، وهذه نقطة بداية مهمة تجعل حظوظه أكبر في الوصول إلى النهائيات، وهو ما دفع محللين فرنسيين إلى تشبيهه بالرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي فرض إيقاعه على الحملة الانتخابية الرئاسية عام 2016 في الولايات المتحدة، وكان فوزه فيها مفاجئا للجميع. الشيء نفسه يفعله اليوم زمور في فرنسا، فهو يسير على خطى ترامب، بتبنيه الاستراتيجية نفسها التي تقوم على طرح نفسه مرشّحا من خارج النظام، ومعاديا للرموز والأحزاب السياسية التقليدية. يستطيع أن يقول ما يفكر فيه الآخرون من دون أن يجرؤوا على البوح به، شعبوي ويدغدغ العنصرية والفاشستي وعنصري ويميني ومتطرّف وسطحي ومستفز، كوكتيل من الألغام المتفجرة.

> أسلوبه الخاص في طرح أفكاره المستفزّة جعله يفرض على النقاش العام مواضيعه المحبّبة إليه

الوسط، وأمام فرنسا ضعيفة دوليا ومريضة داخليا ومنقسمة على نفسها سياسيا، لن يكون وصول زيمور إلى قصر الإليزيه مفاجئا لكثيرين، لكنه سيكون أمرا مرعبا يعرّض بلاد نهر السين لخطر حرب أهلية، كل مقوماتها اليوم موجودة تنتظر فقط من يشعل نارها، وزيمور أخبط من حاطب الليل إن لم يؤدِّ نفسَه سيؤدي بلده وأهله.

يحذّر الكل اليوم من إبريك زيمور، وفي الوقت نفسه، تزداد شعبيته، هو «الفيروس» و«الطاعون البني» و«الظاهرة». هكذا وصفه أحد السياسيين الفرنسيين، وصارت تلك الألقاب تتردّد في عناوين الصحافة الفرنسية، محذّرة من خطره ومن قدرته على استغلال حالة «الفراغ» التي تعيشها فرنسا المنهكة، في وقتٍ استقال مثقفون كثيرون من وظيفتهم في التصدّي لأفكاره، سواء بسبب لامبالاتهم أو لقناعتهم بعدم منح الرجل فرصة مناقشة أفكاره الهدّامة، لكن، في النهاية، أفكار زيمور هي التي تشغل اليوم بال فرنسيين كثيرين، وتملأ دنيا إعلامهم، ولو إلى حين! يتفادى السياسيون الفرنسيون مواجهته، تجاهلا واحتقارا له، وفي الوقت نفسه، خوفا من أن يجرّهم إلى مستنقع أفكاره الجدلية. وفي النهاية، هو المستفيد من حالة «الفراغ» التي يتقن ملأها بضجيج صراخه، للفت انتباه ناخبيه وإثارة حنق منتقديه.

رجل غاضب، ومهرّج لا يضحك، مستعد لتحريف الوقائع التاريخية ولي عنق الحقيقة للفت الانتباه إلى ما ينفثه من سموم لتقسيم المجتمع الفرنسي، وإثارة غرائز ضعاف النفوس من المتبهرين بحديثه العنصري أو المشمئزين منه، على حد سواء. يلخص زيمور أفكاره في كتابه «فرنسا لم تقل كلمتها بعد»، وهو مذكرات لسيرته الذاتية السياسية، جمع فيه شتات أفكاره التي سبق أن عبّر عنها في مقالات وأعمدة نشرها سابقا. وخلاصة فكره العنصري أن فرنسا تعيش مرحلة انحطاط حضاري، وهي بذلك تواجه حرب حضارات تسعى إلى أن تقوّض أسس حضارتها الرومانية واللاتينية المسيحية، لتحلّ محلها حضارة أخرى مغايرة، هي الحضارة الإسلامية، وسلاح هذه الحرب، حسب زيمور، هو الديمغرافيا، في إشارة إلى تنامي الوجودين، الإسلامي والأجنبي، في فرنسا، والحل بالنسبة له هو الطرد والترحيل للحفاظ على فرنسا «نقية». هذا الخطاب العنصري، على الرغم من سذاجته، سهل التمرير في الأوساط اليمينية والمحافظة، ولا تجب الاستهانة بخطورته لأنه يحرّض على العنصرية والكراهية الدينية، ومشحونٌ بنزعة عدائية ضد الإسلام والمسلمين والمهاجرين بصفة عامة. وتلك نقطة قوته، لكنها، في الوقت نفسه، نقطة ضعفه التي قد تقطع الطريق أمام وصوله إلى قصر الإليزيه، أما إذا وصل فلنقرأ على فرنسا، بلد «الحرية والمساواة والأخوة»، السلام.

(كاتب وإعلامي مغربي)

بعد مائة يوم على تدابير قيس سعيّد

سالم لبيض

أكثر من مائة يوم مرّت على إعلان الرئيس التونسي، قيس سعيّد، تجميد عمل البرلمان واختصاصات نوّاب، ورفع الحصانة عنهم، وحرمانهم من منحهم التي تؤمّن لجلّهم العيش الكريم، وتعليق العمل في أغلب أبواب الدستور التونسي، وحيازته السلطتين، التشريعية والتنفيذية، وإلغاء وظائفها الرقابية، وتولي الحكم كليا، وليس جزئيا كما كان الأمر بعد الانتخابات الرئاسية سنة 2019، من دون أن تلوح في الأفق سمات المشروع السياسي الجديد للرئيس، إذا ما تم استثناء الطهورية واليد النظيفة، ويوتوبيا البناء القاعدي- المجالسي، المستنسخ من المركّب القديم الفوضوي- الماركسي، المبشّر به من جمهور المريدين- الشرّاح المنتشرين خارج العناوين الحزبية والصيغ التنظيمية الوسيطة النقابية والمدنية التي أفرزها التطور السياسي المجتمعي على امتداد القرن ونصف القرن من نضال النخبة التونسية وتنظيرات أعلامها ورموزها المحدثين الجدّدين وتراكم فعلهم التاريخي. والمفارقة أن هؤلاء الشرّاح الذين شرعوا في نصب خيامهم وإقامة حفلاتهم التفسيرية في ما يشبه الحملة الانتخابية المفتوحة في الزمان والمكان لا يمتلكون متنا نظريا أو نصّا مرجعيا أو مانيفستو مؤسّسا منشورا أو غير منشور لشرحه، وتفصيل القول في ثوابته ومتشابهاته وتفكيك براديغماته وترجمتها برامج سياسية ومشاريع تنموية وبنيات أساسية وإصلاحات هيكلية من أجل النهوض والتقدّم بمجتمع أعطى كل تأييده للرئيس من دون حساب أو مواربة، ورأى فيه يوم 25 جويلية (يوليو/ تموز) 2021 المنقذ من أشباح الفساد وإفساد التجربة الديمقراطية الفتية والفقر والتطرّف والإرهاب وفوضى السياسة وانهيار الأخلاق العامة وتهاوي القيم التربوية وتفكّك الدولة والغرق في المديونية وافتقاد السيادة الوطنية وحلول الهيمنة الأجنبية.

الاستثناء الوحيد هو الأمر الرئاسي عدد 117 الصادر في 22 سبتمبر/ أيلول المتكون من 23 فصلا والذي وضع المراسيم والأوامر الرئاسية في المرتبة نفسها أو هي أعلى رتبة أحيانا من الفصول الدستورية من دون تحديد سقف زمني لتدابير الرئيس التي باتت تمثّل نظاما مؤقتا للسلطات العمومية، تشكّلت على أرضيته الحكومة التونسية، برئاسة نجلاء بودن، واستمدت الثقة من الرئيس نفسه، وليس من مجلس نواب الشعب، كما يقتضي الدستور التونسي لسنة 2014. وعُدّ الإعلان عن تشكيل الحكومة إنجازا في حدّ ذاته انتظره التونسيون أكثر من شهرين، لكن الولادة العسيرة لم تكن طبيعية، إذ غابت عنها الروح السياسية والقدرات الاستشرافية التي تميز القادة الحقيقيين للدول والمجتمعات، وحلّت محلّها الولاءات الشخصية والانتماءات الإدارية ذات الصبغة التنفيذية. وهذا ما يفسّر حالة يُكم أغلب وزرائها وعزوفهم عن الكلام الذي تنتظره وسائل الإعلام، ويرغب في سماعه الرأي العام، لمعرفة مناهجهم في إدارة وزاراتهم وحلولهم ورؤاهم التي يقترحونها لتجاوز تونس بلحاف الغازية من القوات الإماراتية، ليتسنّى تصدير الغاز المستخرج من حقول محافظة مأرب، وهذا، بالضرورة، سيضاعف من ثبات خصوم الإمارات، في الحكومة المعترف بها دوليًا، خصوصًا حزب التجمع اليمني للإصلاح (إسلامي).

لذلك، سحب الوية العمالقة من الحُدَيدة، والدفع ببعضها إلى شبوة، أو إلى مناطق الاشتباكات بين قوات الحكومة، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، في ساحل محافظة أبين، المشاطئ لخليج عدن، من شأنه تعظيم فرص الإمارات في فرض إرادتها، وتحقيق أجندتها السياسية والاقتصادية، سواء أجلت قواتها من بلحاف، أو أبقت عليها. فهي، كذلك، لا تعتمد على الوية العمالقة فحسب، بل وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، فضلًا عن قوات المقاومة الوطنية، التي قد تتيح لها ظروف الحرب المتقلّبة، التموضع في مأرب، أو شبوة، من خلال المشاركة في القتال أمام جماعة الحوثي، أو دعم موالين لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي تصنّف قوات المقاومة الوطنية ذراعًا مسلحة تابعة له، ويدين معظم قادته وفصائله للإمارات.

(كاتب يمني)

> جماعة الحوثي تحقّق تقدّمات كبيرة في محافظات البيضاء، وشبْوة، ومأرِبَ، ومارب

إعادة تموضع مصالح في اليمن

علي الذهب

تعقّدَ جديد في صفوف القوات العاملة تحت مظلة تحالف دعم الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليًا، تقف وراءه الوية العمالقة التابعة للقوات المشتركة المموّلة إماراتيًا، التي كانت متمركزة، حتى العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، في عمق عملياتي قدره 110 كلم، بمدد، جنوبًا، من مدينة (ميناء) الحُدَيدة المشاطئة للبحر الأحمر، حتى منطقة الفازة الساحلية، بمديرية التُّحيتا؛ حيث انسحبت، فجأة، على طول هذا العمق، وحلّت محلّها قوات جماعة الحوثي المدعومة إيرانيا.

وجاءت الانسحابات التي سابقتها الأطراف المختلفة للصراع متضاربة، كيفيةً وإبعادًا، ذلك أنّ جماعة الحوثي قالت إنّ الانسحاب ناجمٌ عن تفاهمات ليس من المناسب الإفصاح عنها، أمّا قيادة القوات المشتركة، وقيادة الوية العمالقة فبرّرتا ذلك بأنه إعادة تموضع وانتشار للقوات، وفقًا لأحكام اتفاقية استوكهولم، بشأن الحُدَيدة، لعام 2018، وهذا ما نفّت العلم به بعثة الأمم المتحدة لدعم هذه الاتفاقية، وفريق الحكومة المشارك في لجنة التنسيق المعنيّة بالاتفاقية ذاتها.

الملاحظ أن ما ساقته قيادة القوات المشتركة، وقيادة الوية العمالقة من مبرّرات، إزاء عملية الانسحاب، تتعارض مع أحكام اتفاقية استوكهولم المشار إليها، والتي اشترطت خضوع العمليات التنفيذية لإشراف لجنة تنسيق مشتركة تضم طرفي الصراع، وبعثة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاتفاقية، وأنْ تُحدَّد، مُسبقًا، المناطق التي ستنسحب قوات الطرفين إليها، فضلًا عن إجراءات أخرى شملتْها الاتفاقية، وهذا، كله، لم يجر تنفيذه حرفيًا، بل إنّ المناطق التي انسحبت منها الوية العمالقة، احتلها مقاتلو جماعة الحوثي مباشرة.

ثمّة إشارة محدودة في بيان قيادة الوية العمالقة، سلّطت الضوء على زاوية معتمة في المشهد، وأبانت ما يمكن أن يُشكّل دافعًا ذاتيًا لانسحاب قواتها، أو قبول ذلك إذا ما كان أمر الانسحاب صادرًا عن قيادة التحالف، أو عن الإمارات تحديدًا، وهو الأرجح، بوصفها المموّل الرئيس لهذه القوات؛ حيث جاء في البيان أنّ قيادة الوية العمالقة استشعرت أن بقاءها في الحُدَيدة، في وضعية الدفاع من التماس المباشر، أمام جماعة الحوثي التي تحقّق تقدّماتٍ كبيرة في محافظات البيضاء، وشبْوة، وأبْيَن، ومأرب؛ استدعى افتتاح جبهات أخرى لاستنزاف قدراتها، والحدّ من تقدماتها.

قد يكون هذا التبرير مقبولًا، إلى حدٍّ ما، بالنظر إلى عودة القتال بين الجانبين، في منطقة التُّحيتا؛ حيثما توقّفت القوات المنسحبة، وتراجعت وتيرة هجوم مقاتلي جماعة الحوثي في مأرب، وهكذا، يبدو الانسحاب كما لو أنه فخّ محكم لاستدراج جماعة الحوثي، ووسيلة لإضعاف موقفها القتالي في مأرب وشبوة، إلى أن تتمكّن القوات الحكومية، هناك، من إعادة ترتيب صفوفها، والانتقال إلى وضعية الهجوم، فضلًا عن التهيئة السياسية والعسكرية لاستعادة الحُدَيدة، بعد إسقاط اتفاقية استوكهولم، غير أنّ هذا الأخير لا يبدو ممكنًا؛ نظرًا إلى وجود عوامل داخلية وخارجية معقّدة، تحُول دون حصول ذلك حاليًا.

الواقع أنّ ثمّة قضايا أعمق، تجعل من التفسيرات السابقة قاصرة عن فهم الأبعاد الاستراتيجية لهذه الانسحابات، والتي تقف خلفها، من دون شكّ، الإمارات، بوصفها المموّل والمحرك الرئيس للقوات المنسحبة، وقوات أخرى تجمعها بها أجندات مشتركة، ولا أدلّ على ذلك من الدفع الإماراتي المتدرّج للأحداث في محافظة شبوة، والرامي إلى إطاحة محافظها، محمد بن عديو، الذي يُصرّ على إخلاء محطة (ميناء) بلحاف الغازية من القوات الإماراتية، ليتسنّى تصدير الغاز المستخرج من حقول محافظة مأرب، وهذا، بالضرورة، سيضاعف من ثبات خصوم الإمارات، في الحكومة المعترف بها دوليًا، خصوصًا حزب التجمع اليمني للإصلاح (إسلامي).

لذلك، سحب الوية العمالقة من الحُدَيدة، والدفع ببعضها إلى شبوة، أو إلى مناطق الاشتباكات بين قوات الحكومة، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، في ساحل محافظة أبين، المشاطئ لخليج عدن، من شأنه تعظيم فرص الإمارات في فرض إرادتها، وتحقيق أجندتها السياسية والاقتصادية، سواء أجلت قواتها من بلحاف، أو أبقت عليها. فهي، كذلك، لا تعتمد على الوية العمالقة فحسب، بل وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، فضلًا عن قوات المقاومة الوطنية، التي قد تتيح لها ظروف الحرب المتقلّبة، التموضع في مأرب، أو شبوة، من خلال المشاركة في القتال أمام جماعة الحوثي، أو دعم موالين لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي تصنّف قوات المقاومة الوطنية ذراعًا مسلحة تابعة له، ويدين معظم قادته وفصائله للإمارات.

(كاتب يمني)

> جماعة الحوثي تحقّق تقدّمات كبيرة في محافظات البيضاء، وشبْوة، ومأرِبَ، ومارب

لا في عزّ الخراب

ارنست خوري

من لا ينتبه إلى الفارق ما بين الخراب العربي الحالي وذلك السابق على ثورات الربيع العربي، عليه أن يفحص ذاكرته. هو خراب في الزمنين، صحيح، لكن أحياناً، يكون ما بين خراب وخراب، كمثل الفارق ما بين الأبيض والأسود. ليس الأمر بحثاً عن نقطة ضوء وسط الظلمة، أو تحسيناً مجانياً للمعنويات، ولا اكتشاف أن للكأس نصفًا ملآن، بل مجرد إكمال لعبارة: القتل والظلم والتسلط تنتصر في العالم العربي... لكن في ظل مقاومات متعددة الأشكال، سلمية أو دموية.

أهم إنجازات موجة انتفاضات 2011، أنها جعلت رفض الاستبداد عند طيف من المواطنين العرب (يعبأ عن وهم الباحثين عن إجماع مستحيل) أمراً عادياً، بعدما كان قبوله والخضوع له هو العادي الوحيد. ورفض الظلم والقتل والقمع والتعذيب والقتل في هذا السياق يُختصر بالكرامة، لذلك سُميت بعض الثورات العربية بـ«انتفاضات الكرامة». لا يزال المواطن مسحوقاً وربما أكثر من ذي قبل، لكنه صار يقول لا، صار يرفض، يحاول أن يرفض على الأقل، يردّ الصاع صاعين حين يقدر. وإن وصلت الأمور إلى حدّ القتل. قبل موجة 2011، كان الظلم والقتل والاضطهاد والإفقار يُواجَه في معظم الحالات العربية (لا يسري ذلك على فلسطين) إما بالكلام على التلفزيونات من المنافي، أو بالدعاء إلى الخالق، أو بأحسن الأحوال بجهود نقابية مطلبية محدودة غالباً ما كان القيمون عليها يلقون مصير مثيري الوهن في نفسية الأمة. ورغم كل الخسائر التي تنزل بنا حالياً على يد محور الثورات المضادة، إلا أن أمراً عظيم الأهمية لا يزال ناجياً من الخراب: محاولات مقاومة الاضطهاد والحكم العسكري والتسلط والانقلابات وحكم العائلة والفساد، بما تيسّر. بعدما كانت النكتة العربية الشهيرة تقول «تصبحون على انقلاب»، للدلالة على سهولة حصوله، صار الفعل يفرض على مرتكبه حسابات وترتيبات كثيرة. حتى في عاصمة الخراب العربي، سورية، فإنّ عنصر المواجهة لم يمت رغم المذبحة الأسدية الكبرى. لا علاقة هنا بحكم قيّمي على المواجهة، ولا على الحروب الأهلية. بل المهم هو فكرة المواجهة بحد ذاتها. السوريون، عندما انتظروا عاماً كاملاً قبل أن يُجبروا على حمل السلاح دفاعاً عن النفس، كانوا يدركون كم هو خبيث من يقول إن ما قبل 2011 كان «زمناً سورياً جميلاً»، على أساس أن الجمال هو في صمت القبور، في أن يبقى المرء حياً يتنفس ويأكل وينام، لكنه يخاف من ظله ومن وشاية من شقيقه ومن أبنائه وزوجته لو تجرأ على التفكير، لو أبدى رأياً أو انتقد سلطة. يعرفون اليوم أن لا شيء، كان جميلاً في الحياة السورية ما قبل 2011، ولا شيء جميلاً منها اليوم، لكن الأهم أنهم صاروا «يطيلون لسانهم»، يصرخون ويرفضون ويواجهون، بالممارسة أو بالسخرية أو برسم على جدار... أو عبر ردّ القتل بالقتل. في تونس، حيث بدأت الحكاية، جاء منتحل صف

«تاريخ فلسطين الحديث» بين الكيالي وزعيتر

معين الطاهر

صدرت قبل أيام الطبعة الثانية عشرة من كتاب المرحوم عبد الوهاب الكيالي «تاريخ فلسطين الحديث»، عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وكانت الطبعة الأولى قد صدرت عام 1971، وسبق أن صدر الكتاب بالإنكليزية والفرنسية والفارسية. وصادف، في الوقت الذي تسلّمت فيه نسختي من هذا الكتاب القيم، أن عثرت في الأرشيف الغني للسياسي والمؤرّخ والدبلوماسي الراحل، أكرم زعيتر، المحفوظ في أرشيف ذاكرة فلسطين، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على رسالةٍ طويلةٍ كان قد وجهها زعيتر إلى الكيالي، قبل خمسين عامًا، تخلّلتها مراجعة وافية للطبعة الأولى من هذا الكتاب، تتضمن تقريظًا وثناءً على جهد المؤلف، كما تشتمل على مراجعة ونقد وتصويب لما اعتقده زعيتر أخطاء أو نقصًا في بعض المعلومات التي يقدّمها أو المصادر التي يستند إليها. وقد لفت نظري أن الرسالة تُعتبر نموذجًا يُحتذى به في مراجعة الكتب، قلَّ أن نرى نظيرًا له في هذه الأيام. وقد قادتني إلى إجراء مراجعة سريعًا للطبعة الجديدة، ومقارنتها بما ورد في تعليقات زعيتر الذي يبدأ مراجعته بقوله إنه دأب، إذا أهدي إليه كتاب، وكان لمؤلفه منزلة عنده، أن لا يبادر إلى الشكر الذي يقضي به محض التفضّل بالإهداء، ولكن يتريث حتى يقرأه، ليقول كلمته فيه، «ويكون الشكر بعد الخبر، والثناء بعد البلاء». مضيفًا أنه اهتم بقراءته «قراءة حرثٍ ودرس، لا لمحًا أو عبورًا، ولا تصفحًا أو مرورًا».

يشيد زعيتر بالكتاب الذي توفّرت فيه مزايا لا تتوفر في مثله مما كُتب عن القضية الفلسطينية، ذاكرًا حرص المؤلف التام على سرد الوقائع، وتدوين الأحداث، كما فهمها، وكما وقف عليها أو أدرجها، وليس كما يشتهي أن تكون، وانفراده بالاعتماد الكلي على الوثائق، وبذل الجهد في اكتشافها وتحقيقها، وفي اصطفاء المهم منها، مع عدم جواز القطع دائمًا «بصحّة ما ورد فيها»، فثمّة وثائق كان لا بد من مناقشتها والشك في صحة ما ورد فيها، ويستدلّ على ذلك بالاستناد إلى تقرير عن مقابلة جرت بين بعض أعضاء وفد مؤتمر جنيف مع المندوب السامي، يوافقون فيه على تصريح بلفور، في حين أن بيان الوفد كان واضحًا في معارضة ذلك، مؤكّدًا صلابة الوفد المؤلف من توفيق حمّاد، وموسى كاظم، ومعين الماضي، وأمين الحسيني. كما لا يوافق على الاستناد إلى رسالة ضابط الاستخبارات البريطاني، جون فيلبي، التي يقول فيها إنه وجد الوجهاء العرب معتدلين ومعقولين، «من دون أن نعرف معنى الاعتدال والمعقولية»، متسائلًا عن الدرس المستفاد من التشكيك بصلابة العرب، «وجهاء أو غير وجهاء، في مقاومة الصهيونية».

كما يعتب عليه اعتماده على مصادر يحسب أنها غير وافية في ما يخصّ محاضر المؤتمرات الفلسطينية وقراراتها، مذكّرًا بأرشيفه الغني، وتقرير لجنة شو 1929، وشهادات الشهود أمامها، وخطاب الشهيد شكري العسلي في البرلمان العثماني. وتحفل مراجعة زعيتر بعشرات المصادر والمراجع الأخرى التي كان يتمنّى على الكيالي الرجوع إليها. وهو في الوقت ذاته يمتدح السرد التاريخي البديع لموقف العرب من الصهيونية، كما يبدو مسرورًا من أن الكيالي قد شفى صدره من عبث (وضلال) أولئك الذين يعرّفون الصهيونية باعتبارها أداة استعمارية لمصلحة دولة ما، أو أنها رأس رمح للاستعمار الفلاني، فيقول: «قد أصبت كبد الحقيقة حين جهرت بأنها حركة استعمارية في حد ذاتها، وأنها موالية للإمبريالية العالمية ودولها المختلفة، دون تحديد».

كما ينوّه بروح الإنصاف، والتي كثيرًا ما تجلّت في الكتاب، «فالحديث عن الشريف حسين، أبي الثورة العربية، جاء صادقًا وغير مألوف، عادة بعض الكتاب الجدد الموسومين بالتقدمية الذين همهم التحطيم، ودأبهم التهديم، ولذتهم تشويه السمعات، ونشوتهم التنكر لذوي السابقات».

في الطبعة الجديدة، يلاحظ أن ثمّة ما أُخذ به، من ملاحظات زعيتر، وثمّة ما تم تجاهله لاختلاف في الرأي أو التقويم. ضمن الأمور التي بقيت على حالها، اتهام الكاتب والأديب اللبناني، شكيب أرسلان، بأنه كان «على اتصال بموسكو ويثق جدًا فيها»، وقد عزّز زعيتر رأيه المخالف لذلك بأن أرفق للكيالي مقالًا كتبه الأمير شكيب، ونشره في 1935، يتضح فيه شكل علاقته بموسكو، ونقمته عليها، وتأثره البالغ من افتراءات عملائها. ويعجب زعيتر من اعتماد الكيالي على كتاب لناجي علوش مصدرًا لذلك. كما راعَ زعيتر اتهام عز الدين القسام بأنه أقام علاقة مع الإيطاليين «الذين زاد اهتمامهم بشؤون فلسطين بعد حملتهم على الحبشة»، واعتبرها «شنشنة ردّدها الإنكليز، وروّجتها مخابراتهم، لتشويه الحركة الوطنية»، وهو ما بدّدته تقارير لجان التحقيق الإنكليزية الرسمية نفسها. وقد أحزنه أن يرجع الكيالي في هذا الزعم إلى كتاب ناجي علوش «المقاومة العربية في فلسطين»، معلقًا: «ومثلكم يعرف الصحيح من الزائف».

من الملاحظات التي لم تصحّح أيضًا قول الكيالي إن فلسطين أنجبت موسى بن نصير، وخالد بن يزيد الأموي، في حين يرى زعيتر أن خالد هو خالد بن يزيد بن معاوية، وأن موسى بن نصير من وادي القرى بين تبوك والمدينة. ولدى بحثنا عن ذلك، وجدنا أن بعض الروايات تذكر أن موسى بن نصير قد ولد في منطقة الخليل، بغض النظر عن أصل قبيلته، وقد ينطبق هذا أيضًا على خالد بن يزيد الأموي، ولعل هذا ما قصده الكيالي حين استخدم تعبير أن فلسطين أنجبت هؤلاء وغيرهم.

ونفى زعيتر أن يكون تاريخ استقبال المسؤول البريطاني، ديفونشاير، الوفد الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 1923، إذ يذكر أن الوفد كان قد عاد إلى فلسطين قبل ذلك التاريخ، ويرجّح أن تكون المقابلة قد تمّت في كانون الثاني/ يناير 1922،

> يشيد زعيتر بالكتاب الذي توفّرت فيه مزايا لا تتوفر في مثله مما كُتب عن القضية الفلسطينية
>
> في الطبعة الجديدة، يلاحظ أن ثمّة ما أُخذ به، من ملاحظات زعيتر، وثمّة ما تم تجاهله لاختلاف في الرأي أو التقويم

وهو ما لم يتم تصحيحه. كذلك لم يُضَف اسم شكري القوتلي، كما اقترح زعيتر، عندما تحدّث الكيالي عن أحد مناضلي العربية الفتاه «حاول الانتحار، ليظل محافظًا على سرية الجمعية»، متسائلًا «وما ضرّ لو ذكرت اسمه؟ فمن حق شكري القوتلي أن يُعرف أنه هو ذلك الرجل».

الطبعة الجديدة، وربما طبعات سابقة، قُبلت فيها تصويباتٌ عدة كان زعيتر قد أشار إليها، منها تصحيح تاريخ إعلان الدستور العثماني، وأسماء محمد صالح الصمادي، وفريح أبو مدين، وشفا عمرو، وعاطف نور الله. كما عُدّلت الفقرة التي تتعلق بالقافلة الأولى للشهداء الذين شنقهم جمال باشا في 21 آب/ أغسطس 1915، وذُكرت أسماء البقية كاملة، والتنويه بأن حسن حمّاد قد نجا بنفسه، في حين أُبدل الحكم عن حافظ السيد وسعيد الكرمل، لكبر سنهما، وتوفي الأخير في السجن. ويعتب زعيتر على الكيالي لحملته على رئيس مؤتمر بلودان، ناجي السويدي، حين قال: «إن الاعتدال الذي ساد المؤتمر فرضه أولئك السياسيون الذين يحرصون على صلاتهم الودّية ببريطانيا، وفي طليعتهم ناجي السويدي، رئيس المؤتمر»، فيقول: «يا أخي، ليتني أعيرك محضر مؤتمر بلودان، وليتك اطلعت على ذلك الخطاب القوي الشديد الرائع» الذي ألقاه السويدي، وندّد فيه ببريطانيا أشد التنديد، مذكّرًا بأن السويدي انتهى أمره إلى الموت في روديسيا التي نفاه إليها الإنكليز. وقد أسفرت مناشدة زعيتر الكيالي بأن يستغفر ربه للظلم الذي لحق بالسويدي، وأن يتعهد بتصحيح ذلك، وأن يدع نثر التهم إلى غيره ممن يهرفون - في ما يكتبون - بما لا يعرفون، عن وضع ملاحظةٍ في أسفل الصفحة، تشير إلى وفاة السويدي منفيًا في روديسيا. إضافة إلى ذلك، صُوّبت أسماء أعضاء الوفد المرسل إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، من دون الإشارة إلى مشاركة الدول العربية في هذا المؤتمر، أو ذكر أسماء ممثليها، كما اقترح زعيتر.

ختامًا، أضافت الطبعة الجديدة فهرسين إلى الكتاب؛ «الإعلام والأماكن» و«البلدان»، وهما يحتاجان إلى مزيد من التدقيق، فقد غابت عن فهرس الأعلام أسماء عدة، منها اسم أكرم زعيتر نفسه. ويختلط الأمر بينهما. .. وخلاصة القول لأكرم زعيتر ذاته، والذي ازدحمت مراجعته بملاحظات وإضافات واقتراحات لا يتسع المجال لذكرها جميعًا، لكنه لا ينفكّ عن ذكر مآثر هذا الكتاب، مثل الحديث عن الظروف والملابسات التي مهّدت لصدور تصريح بلفور، واعتبار ذلك من أخطر ما ورد فيه، ومن أكثر ما امتاز به، وأخيرًا الإشادة بيقين الكيالي أن المستقبل العربي سيتقرّر على أرض فلسطين.

(كاتب فلسطيني)

الكراهية المزدهرة والتسامح المضلّل

سوسن جميل حسن

مع كلّ يوم، في هذا العصر المتسارع، تكبر الكراهية في العالم، وتزداد شرائح المتعصّبين والمتطرّفين وتصعد الشعبوية في اتجاه سلطة القرار في دولٍ كثيرة، حتى في التي مرّت بتجارب مريرة في تاريخها القريب، ودفعت فواتيرها حتى وصلت إلى مستوى الاستقرار، ورسّخت مبادئ الديمقراطية والحقوق الإنسانية وصون الكرامات والمساواة والعدالة، بينما تجاهر المنظمات الحقوقية والهيئات الدولية وخطابات القادة السياسيين في العالم بشعاراتها وتأكيدها على هذه القيم الإيجابية، في وقتٍ تحكم القوى الكبرى قبضتها على الكوكب مجتمعًا، وتدير صراعاتها من أجل الفوز دائمًا بالحصة الكبرى من الموارد ومن الأسواق ومن الهيمنة.

أزمة اللاجئين غير الموصوفة اليوم على الحدود البيلاروسية البولندية مثالٌ صارخٌ على فجور العالم. ما الذي يدفع البشر إلى الهجرة من بلادهم بهذه الطريقة الانتحارية، حيث يتعرّضون إلى كلّ أشكال الموت، ودائماً ما يموتون، إن كان غرقاً أو بتأثير البرد والجوع والمرض والمخاطر التي لا تُحصى؟ إنّه القمع والفقر والجوع وانعدام الفرص والتهديد الوجودي من أنظمة فاشية أو جماعاتٍ أصوليةٍ متطرّفة، وتكاد الأسباب تتلخّص، في الدرجة الأولى، عند الغالبية بالفوز بفرصة عيشٍ آمنة ليس أكثر.

تدير الدول الكبرى صراعاتها في مناطق كثيرة، ومنها منطقتنا الغارقة في حمأة تحرق الحياة ولا تبقي للمستقبل أي بارقة أملٍ في عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي، وعودة الأجيال إلى بنائها والتفكير في المستقبل. ما يحصل على الحدود البيلاروسية البولندية أمرٌ يفوق التصوّر، إذ تتحدّى القوى بعضها بعضاً بطريقةٍ تسقط معها كلّ القيم والشعارات والمواثيق. وفي الوقت نفسه، هناك شعوب تعاني من أزماتها أيضاً، شعوب الدول المصدّرة لهذه الموجات البشرية، وشعوب الدول المستهدفة من هذه الموجات، إذ بدأت تعاني، هي الأخرى، من أزماتٍ وجودية تلوح في الأفق، خصوصاً منذ بدء وباء كورونا وما نجم وينجم عنه من تعطيل للحياة وتردّي الاقتصادات واستعار الحراك السياسي بين صعودٍ لليمين شعبوي وحكوماتٍ راهنةٍ بدأت علامات الارتباك تظهر عليها أمام المستجدات العالمية، ومنها أوروبا.

لكنّ الشعوب الأوروبية لا تعرف غالبيتها شيئاً عن سياسات حكوماتها الخارجية... ما يهمها، في الدرجة الأولى، هو أداء الحكومات، وما تقدم من حلول لمشكلاتها التي بدأت تتمكّن وتظهر معها مشكلاتٌ أخرى، لا تعرف هذه الشعوب في غالبيتها أكثر من أن هناك منظمات إرهابية تنشط في تلك البلدان البعيدة، وتهدّد أوطانها وشعوبها، وتمارس العنف بأعتى أشكاله، وأن القضية الرئيسية لأنظمة تلك البلدان هي محاربة الإرهاب ومكافحته، بينما الحقائق غائبة أو مغيّبة، الشريحة التي ترى أن هناك أنظمة تمارس القمع بحق مواطنيها، وتدير الفساد بكفاءة عالية، وتحرمهم من حقوقهم، وأن الدول الغربية وحلفاءها أو تابعيها ضالعون في تلك الحروب، وداعمون لأطرافها، ويبيعونها الأسلحة التي يُقتل المدنيون بها، قليلة، ولا تمتلك مقومات التأثير. يقول شاب سوري مقيم في النمسا منذ 2009، في مقابلة مع «دوتشه فيليه» وقد جاء إلى الحدود البولندية ليبحث عن والديه: «نهرب من المتطرّفين لأنهم يريدون قتلنا. وحين نصل إلى أوروبا نسمع أنّنا مسلمون. أنت تهرب من بلدك للبحث عن مكان آخر، حيث لا تلتقي المتطرفين، ثم يتم إبعادك لأنّك مسلم. هل تعلم كم هذا الأمر صعب؟».

في هذا القول تلخيص لجانب كبير من مشكلة خلافية، يشترك في تصعيدها طرفان أصوليان، يمين غربي شعبوي، وإسلام سياسي بطيفه الممتد بين معتدل ومتطرّف، ينشط في الدول العربية والإسلامية، وتتكئ عليه الأنظمة السياسية في إرساء سيطرتها واستئثارها بالحكم، حتى يمكن التساؤل سؤال اليائس: هل قدر هذه الشعوب محصورٌ بين خيارين: إمّا الإسلام السياسي أو العسكرة والأنظمة المستبدة؟ التطرّف اليميني في أوروبا هو الوجه الآخر للتطرّف الإسلامي، فكلاهما يؤمن بتفوقه على الآخر، وكلاهما يضع نصب عينيه محاربة الآخر. لذلك نرى، في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم، وسعي النظام العالمي لإعادة ترتيب أولوياته وأساليب سيطرته وإدارة العالم، ازدياد التطرّف وتمدّده في المجتمعات، في مقابل الشرائح التي تناضل من أجل حماية قيمها التي ترسّخت في مجتمعاتها. وما الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في هذا المجال إلّا دليل على هذا السعي، تقول الناشطة ماجدولينا لوزاك من منظمة الإغاثة البولندية «غروبا غرانيكا» (مجموعة الحدود): «لا أحد هنا يسألنا عن المساعدة المالية. الجميع يطلب شيئاً واحداً فقط: فرصة للبقاء على قيد الحياة والعيش في بلد آمن... فهل هناك حقيقة جارحة ومهينة للضمير العالمي أكثر من هذا؟

واقع الشعوب في وادٍ، والمجتمع الدولي في واد آخر، طالما العالم محكومٌ بالقوانين التي يضعها ويديرها الأقوياء، فإن القضايا الكبرى لن تُحلّ، إنما المؤسف والمحزن أن تكون الشعوب في بعض المناطق هي التي تدفع الثمن، وهذه قضية اللجوء دليلٌ دامغٌ وفجّ على السياسة العالمية، ما زالوا ورقة رخيصة تباع وتشرى في البازارات العالمية، قبلها استخدمتها تركيا في وجه الاتحاد الأوروبي، واليوم بيلاروسيا ومن خلفها روسيا تضرمها حربًا، ليس من المستبعد أن تكون فعلية، إذ اتخذت روسيا خطوة نادرة بإرسال قاذفتين بقدرات نووية للقيام بدورية في المجال الجوي لحليفتها بيلاروسيا. ويتّهم الأوروبيّون الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، بتأجيج الأزمة عبر إعطاء تأشيرات لمهاجرين عالقين عند حدود ليتوانيا ولاتفيا وبولندا، ودفعهم إلى محاولة دخول الاتحاد الأوروبي، ردًا على العقوبات التي فرضتها بروكسل على بلاده في أعقاب حملة قمع وحشية استهدفت المعارضة في عام 2020. وقال مسؤول في حلف شمال الأطلسي، بعد اجتماع مغلق يوم الأربعاء الفائت: «الأطلسي على استعداد لتقديم مزيد من المساعدات لحلفائنا، والحفاظ على السلامة والأمن في المنطقة». بينما اللاجئون يسامون أقسى أشكال الإذلال والاعتداء على إنسانيتهم وكرامتهم وحياتهم.

أما المنظمات الدولية، خصوصاً التابعة للأمم المتحدة، فهي شبه عاطلة من التأثير، تحيي المناسبات وتوزّع أيام السنة على عناوين براقة وخلابة، من دون أن تستطيع تغيير أي أمر في الواقع، إذ ما معنى، مثلاً، أن يكون هناك يوم عالمي للتسامح في السادس عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني؟ بل بالأصل ما معنى التسامح؟ أليس قيمةً يطلبها المرتكب من المعتدى عليه؟ القوي من الضعيف؟ تقول الأمم المتحدة إنها تلتزم بتدعيم التسامح من خلال تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات والشعوب. وتكمن ضرورة هذا الالتزام في جوهر ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كذلك. وهي أكثر أهمية في هذه الحقبة التي تشهد زيادة التطرّف العنيف واتساع الصراعات التي تتجاهل الحياة البشرية. بينما العالم القوي، والمنظمات الخاضعة لإرادته، يتجاهلون الحقيقة التي يقبع في قلبها أساس المشكلة، إنّها الاستكبار العالمي من القوى الكبرى، والتمييز والتهميش والظلم والعنف والتمادي على مقدّرات الشعوب، وتكريس أسباب التوتر الدائم لديها، لتكون جاهزةً باستمرار لإشعال الحروب الأهلية أو الفوضى أو الصراعات المسلحة، تدعم أنظمةً تودي بدولها إلى الانحدار، ثم تتدخل في إذكاء الصراعات، بحجّة إرساء الديمقراطية والدفاع عن الحريات، والنتيجة أمام أعيننا في السنوات الخمسين الماضية، من أفغانستان إلى رواندا إلى العراق إلى اليمن وسورية، وغيرها، فلا يكون أمام هذه الشعوب من خيارٍ سوى البحث عن أوطانٍ يحظون فيها بفرصة عيش آمن، فيُحشرون في مربعات الموت وبين السياجات الحدودية.

على الدول أن تقوم بمسؤولياتها بالطريقة الأجدى للبشرية جمعاء، عليها الالتزام بدعم الاستقرار في العالم بتأمين الظروف الإنسانية لشعوب الدول الفقيرة، ورفع يدها الداعمة لأنظمة ضد شعوبها. ومن المجدي بالنسبة لنا العمل على تغيير الصورة النمطية التي يقدّمها الإسلام السياسي، بكل أطيافه، عن الغرب أمام جمهوره، بالموازاة مع العمل على تصحيح الصورة التي يبدو عليها المسلمون في نظر الغرب، والتي كرّسها المدّ الأصولي المتنامي الذي يحظى بدعمٍ من جهاتٍ عديدة، باتت شعوبنا بأمسّ الحاجة إلى مشروع عربي إسلامي يبدّد الغربة التي يعيشها العرب والمسلمون عن الحداثة السياسية والثقافية والعلمية، علّ هذا يساعد في تفهم الشعوب ما يجري في منطقتنا، وأنّ الأنظمة القامعة شعوبها تدفع جزءاً منها إلى الارتماء في أحضان تلك الجماعات، عندما ترى أنّ العالم يتخلّى عنها. بغير إيضاح الحقائق ورفع الغطاء عنها أمام الشعوب تحديداً، لا يمكن أن يكون هناك تسامح أو تعايش أو استقرار في العالم.

(كاتبة سورية في برلين)

> تكبر الكراهية في العالم، وتزداد شرائح المتعصبّين والمتطرّفين وتصعد الشعبوية في اتجاه سلطة القرار في دولٍ كثيرة
>
> بغير إيضاح الحقائق ورفع الغطاء عنها أمام الشعوب تحديداً، لا يمكن أن يكون هناك تسامح أو تعايش أو استقرار في العالم
>
> التطرّف اليميني في أوروبا هو الوجه الآخر للتطرّف الإسلامي، فكلاهما يؤمن بتفوقه على الآخر، وكلاهما يضع نصب عينيه محاربة الآخر

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads